جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الأول من عام 2024

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 39

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 41

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يناير -مارس 2024	يناير -مارس 2023	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	152,307	46,569	227.06%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	6,041	9,689	-37.65%
إجمالي قيمة الإصدارات	158,348	56,257	181.47%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 152.3 مليار جنيه خلال الربع الأول (يناير-مارس) من عام 2024 مقارنة بـ 46.6 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ 227%، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى الزيادة في قيمة إصدارات أسهم زيادة رؤوس الأموال التي ارتفعت بمقدار 101.4 مليار جنيه خلال الفترة، و ذلك نتيجة صدور تعديلات قواعد القيد لتيسير إجراءات زيادة رؤوس الإموال لدى الشركات المقيدة، وتفويض الجمعية العامة غير العادية لمجلس الإدارة في إتمام الزيادة وفقاً لبرنامج زمني و إتاحة الزيادات على شرائح بحد أقصى رأس المال المصدر، بالإضافة إلى تنظيم التصرف في أسهم الخزينة للتوزيع كأسهم مجانية.

بينما انخفضت قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 37.6% مسجلاً 6.04 مليار جنيه.

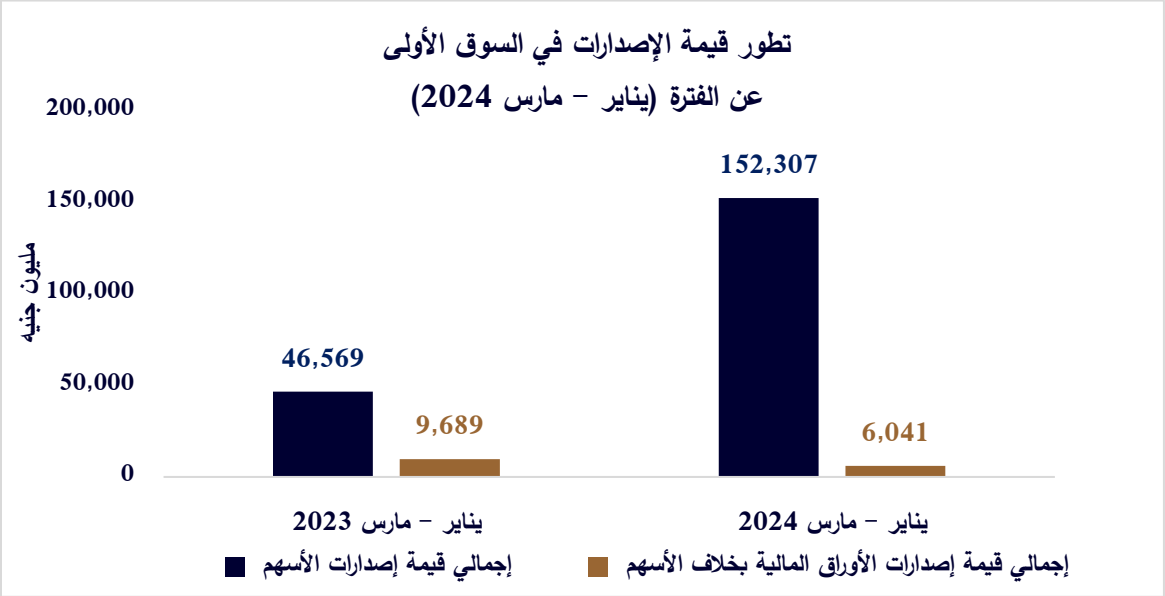

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2024	إغلاق مارس 2023	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	26,883.39	16,418.53	63.74%
EWI EGX70	6,174.24	2,807.10	119.95%
EGX100 EWI	8,767.55	4,232.39	107.15%
مؤشر تميز	7,212.45	3,353.68	115.06%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول عن عامي 2023&2024)

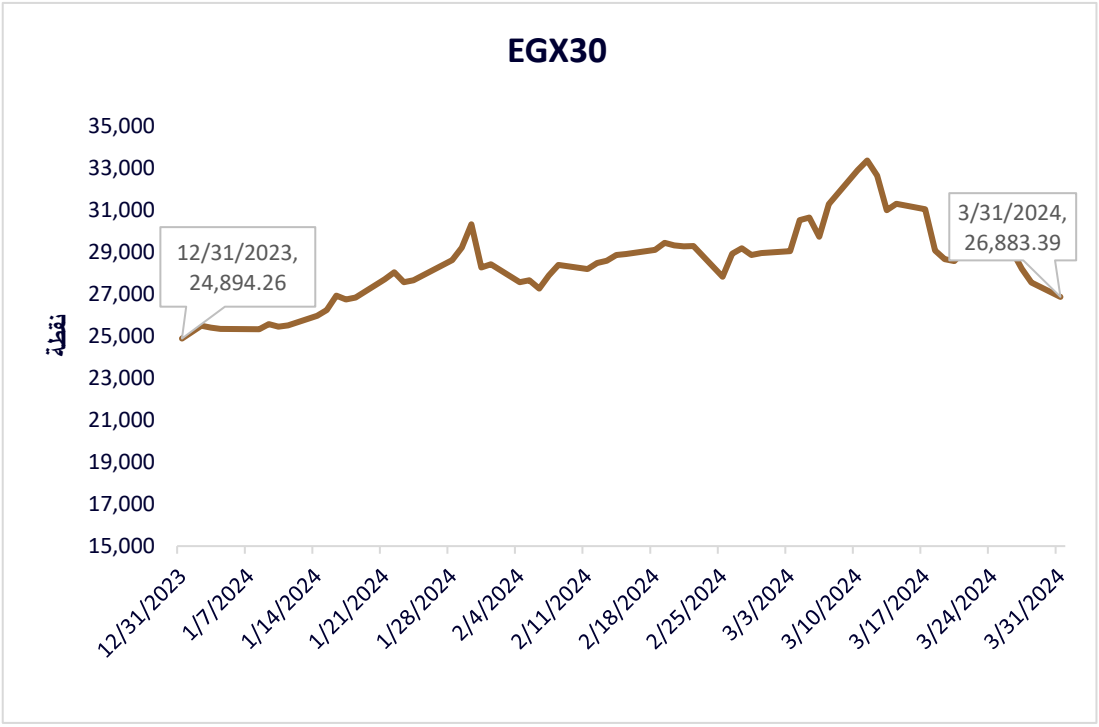

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير-مارس 2024):

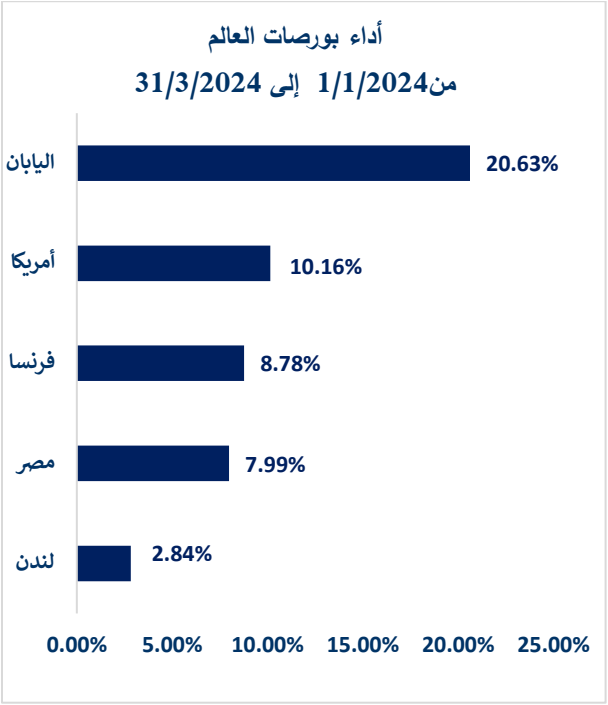

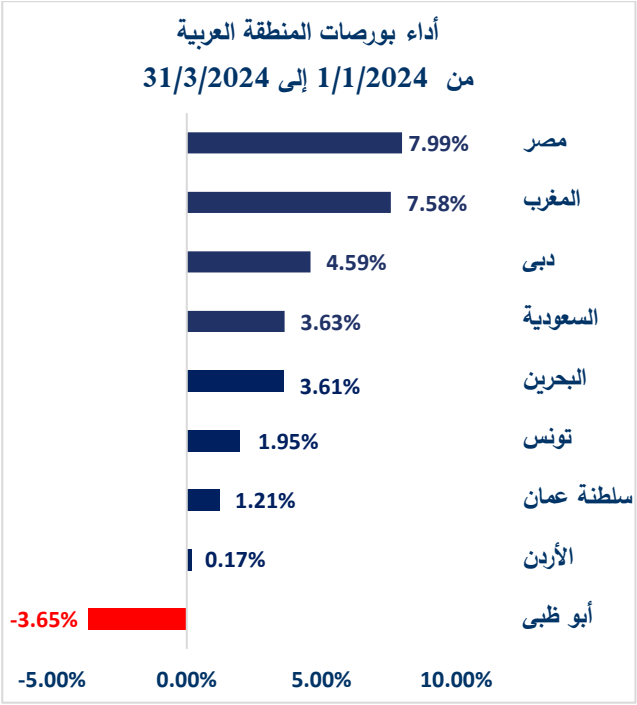

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير–مارس 2024:

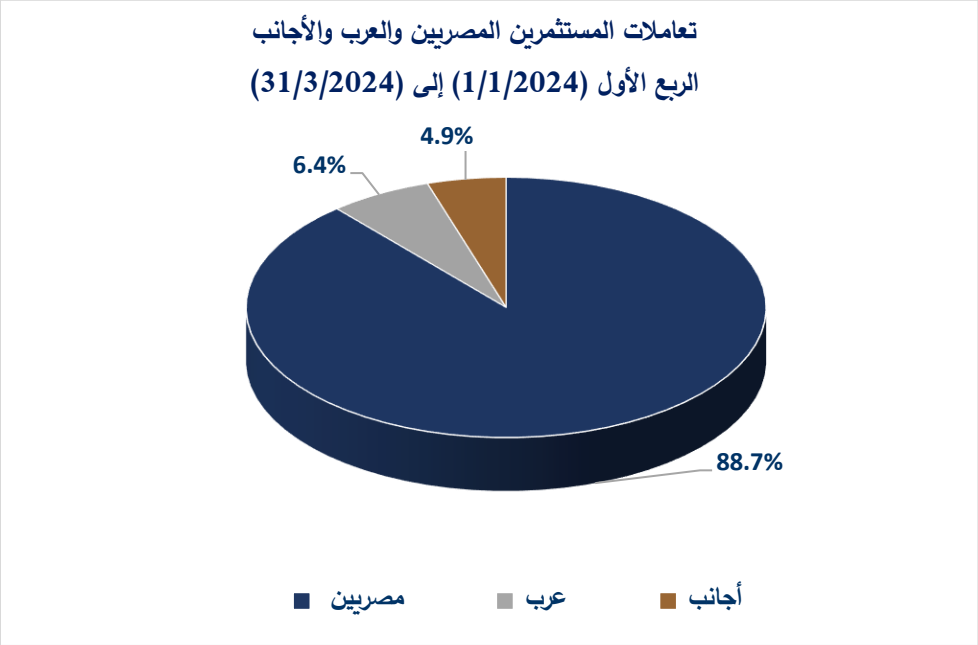

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعادا الصفقات خلال الربع الأول من عام 2024 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 88.7% ثم العرب بنسبة 6.4% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 4.9%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	يناير –مارس 2024	يناير –مارس 2023	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) –تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	343,222	132,040	159.94%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	1,217	311	291.21%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) –OTC (بالمليون جنيه)	19,013	8,623	120.47%
السندات (بالمليون جنيه)	3,805,518	52,541	7142.97%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	22	4	409.13%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	4,167,774	193,209	2057.14%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	76,555	36,714	108.51%

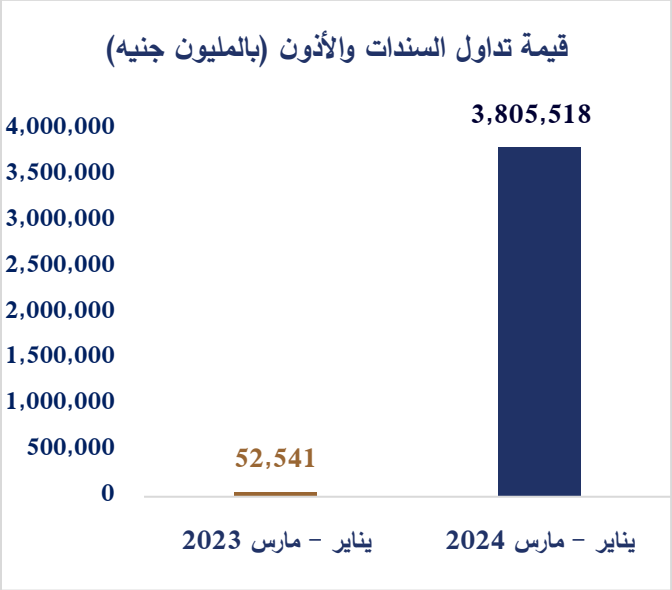

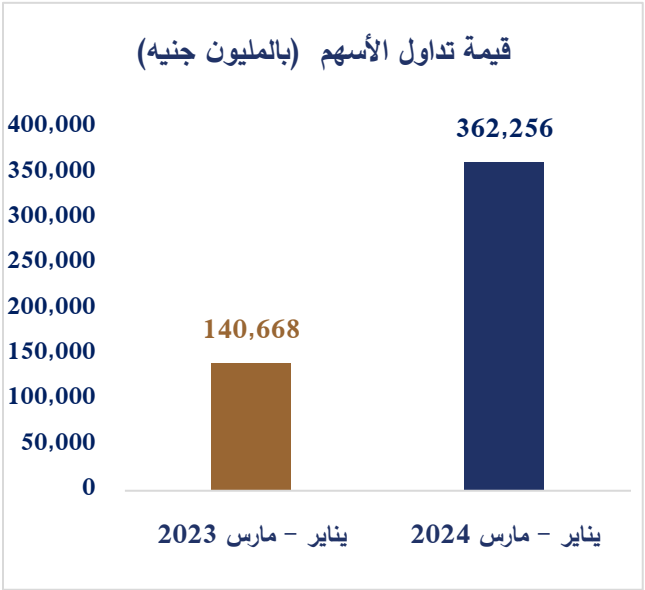

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 157.5% خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2023، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى قرارات الهيئة للعمل على تنشيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي المصري بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وزيادة معدلات التداول.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة تداول السندات بنسبة غير مسبوقة خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بالربع الأول من العام السابق، والتي بلغت نحو 3805 مليار جنيه خلال الربع الأول 2024، محققة معدل زيادة بلغ 7143% عن الربع الأول من عام 2023، ويرجع ذلك إلى بدء التداول على السندات وأذون الخزانة في البورصة المصرية منذ سبتمبر 2023.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2024

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	إغلاق مارس 2024	إغلاق مارس 2023	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1811.6	1049.1	72.68%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1164.2	645.8	80.27%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	4.2	1.5	180.00%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2024 & 2023).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1811.6 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2024 وذلك بزيادة بلغت نحو 72.68% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 17.8% وهي النسبة الأعلى منذ عام 2017.

د) أعداد المستثمرين الجدد

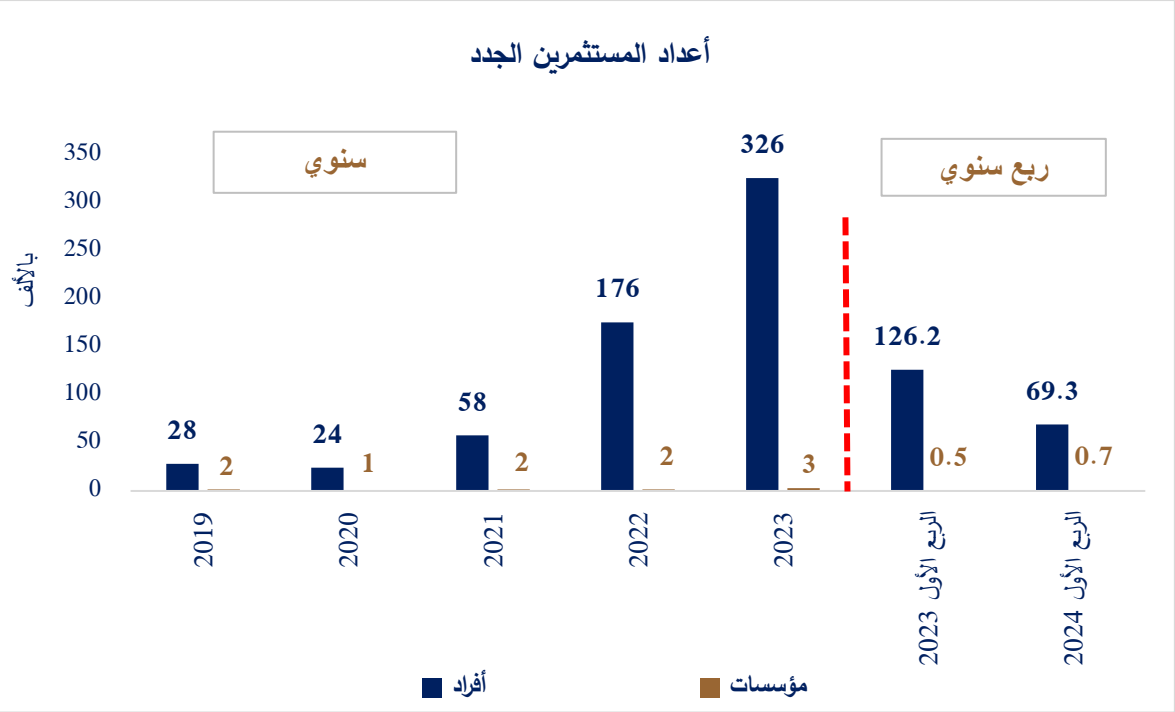

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 10157.4 مليار جنيه لعام 2023/2022 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شهدت اعداد المستثمرين الجدد رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث سجلت 329 ألف مستثمر خلال عام 2023، مقارنة بنحو 178 ألف مستثمر جديد خلال العام الماضي، بمعدل زيادة بلغ84.8%، بينما انخفض خلال الربع الأول (يناير – مارس) من عام 2024 ليسجل 69 ألف مستثمر مقابل 126 ألف مستثمر في نفس الفترة من العام السابق.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير إلى مارس 2024):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2024	يناير-مارس 2023	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	11,705.6	8,733.2	%34.0
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	10,341.0	9,482.7	%9.1
إجمالي	22,046.6	18,215.9	%21.0
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,123.6	2,975.4	%72.2
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	5,528.2	4,692.3	%17.8
إجمالي	10,651.8	7,667.7	%38.9

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

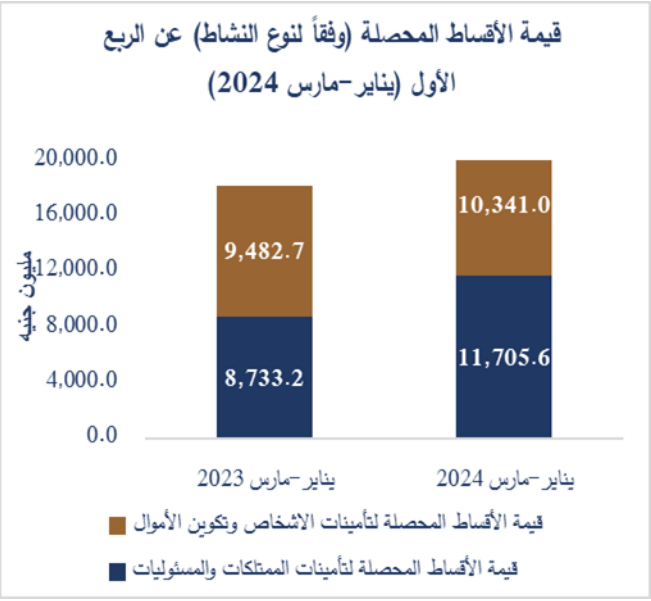

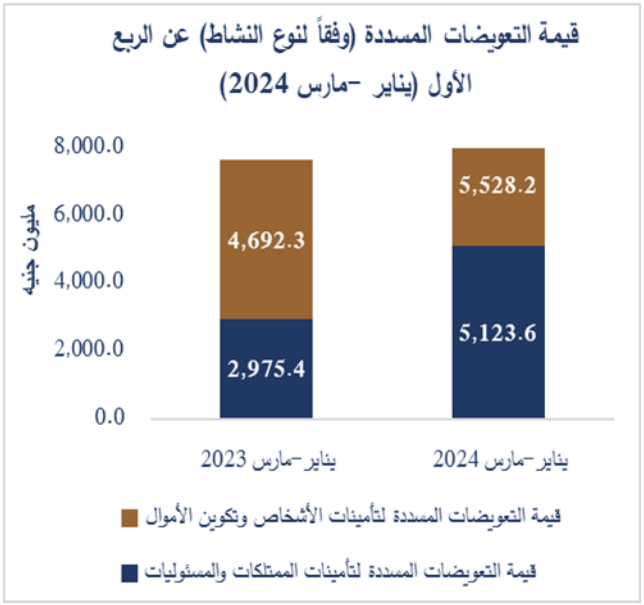

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 22 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 18.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 21%، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 11.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2024 مقابل 8.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من2023، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 10.3 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2024 مقابل 9.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 10.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 7.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 38.9%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 5.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2024 مقابل 3 مليار جنيه خلال الربع الأول من2023، وارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة حيث بلغت قيمة 5.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2024 مقابل 4.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من2023.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يناير إلى مارس2024):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2024	يناير-مارس 2023	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	19,242.8	16,422.8	%17.2
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,803.8	1,793.1	%56.4
إجمالي	22,046.6	18,215.9	%21.0
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	9,610.9	7,034.2	%36.6
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,040.9	633.5	%64.3
إجمالي	10,651.8	7,667.7	%38.9

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

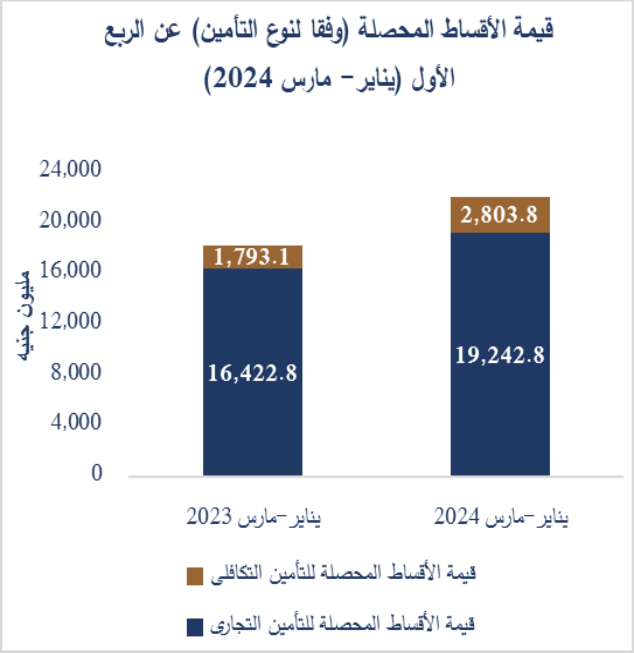

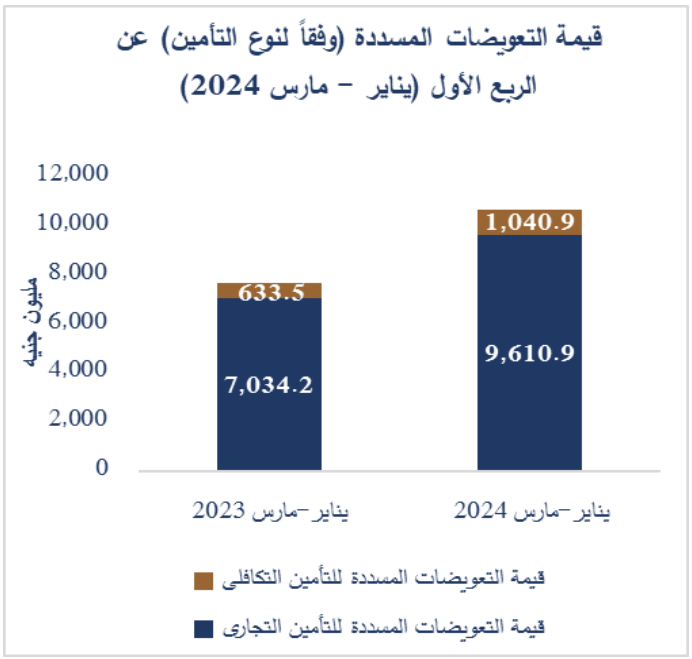

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 22 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 18.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 21%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى19.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 16.4 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 ، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الأول من عام 2024 حيث حققت 2.8 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 10.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 7.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 38.9%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 9.6 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 بالمقارنة بـ 7 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023، بينما سجلت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الأول من عام 2024 قيمة 1 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.6 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2024	حتى مارس 2023
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	42	41
مجمعات التأمين	5	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى مارس 2024	حتى مارس 2023
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	97	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14705	14067
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	311	314
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	381	379
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	46	52

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 7.9 مليار جنيه عن الربع الأول (2024/1/1-2024/3/31) مقابل نحو 5.5 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 125.7%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2024:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يناير-مارس 2024)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير-مارس 2024	يناير-مارس 2023		يناير-مارس 2024	يناير-مارس 2023	
الإجمالي	3019	1319	%129	5319	2212	%140

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2024/1/01-2024/3/31) بنسبة تصل إلى 129% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2023، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 140% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. وربما تعود الزيادة إلى إصدار مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرارالسابق للمجلس رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة الانخفاض الذي سبق تلك الزيادة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يناير-مارس 2024)

فئة المساحات م2	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	231	%7.65	60	%4.55	%285
من 66-86 م2	552	%18.28	318	%24.11	%74
أكبر من 86 م2	2236	%74.06	941	%71.34	%138
الإجمالي	3019	%100	1319	%100	%129

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 74.06% في الربع الأول من عام 2024، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 71.34%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يناير-مارس 2024)

نوع الغرض	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2793	%92.51	1252	94.92%	%123
أخرى	226	%7.49	67	5.08%	%237
الإجمالي	3019	%100	1319	100%	%129

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يناير-مارس 2024)

نوع العميل	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2023		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	1147	%21.57	592	26.77%	%94
عميل صندوق	50	%0.94	13	0.59%	%282
محافظ مشتراه	4122	%77.49	1607	72.64%	%156
الإجمالي	5319	%100	2212	%100	%140

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية مارس 2024	في نهاية مارس 2023	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	20	17	%18
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3836.7	3134	%22

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 20 بنهاية الربع الأول لعام 2024، مقابل 17 شركة في نهاية الربع الأول عام 2023 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2024 نحو (165) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (190) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2023 بمعدل انخفاض بلغ 13% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس عام 2024

البيـــان	في نهاية مارس 2024	في نهاية مارس 2023	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	165	190	%13-

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يناير -مارس 2024	يناير -مارس 2023	معدل التغير %
عدد العقود	460	507	-9.27%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	23,420.4	28,087.2	-16.62%

شهدت الفترة (يناير-مارس) عام 2024 انخفاض في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، حيث أنخفضت خلال الفترة لتصل إلى نحو 23.42 مليار جنيه مقارنةً بـ 28.08 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل انخفاض قدره 16.62%، بينما انخفض عدد العقود إلى 460 عقدًا مقارنة بـ 507 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 9.27%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

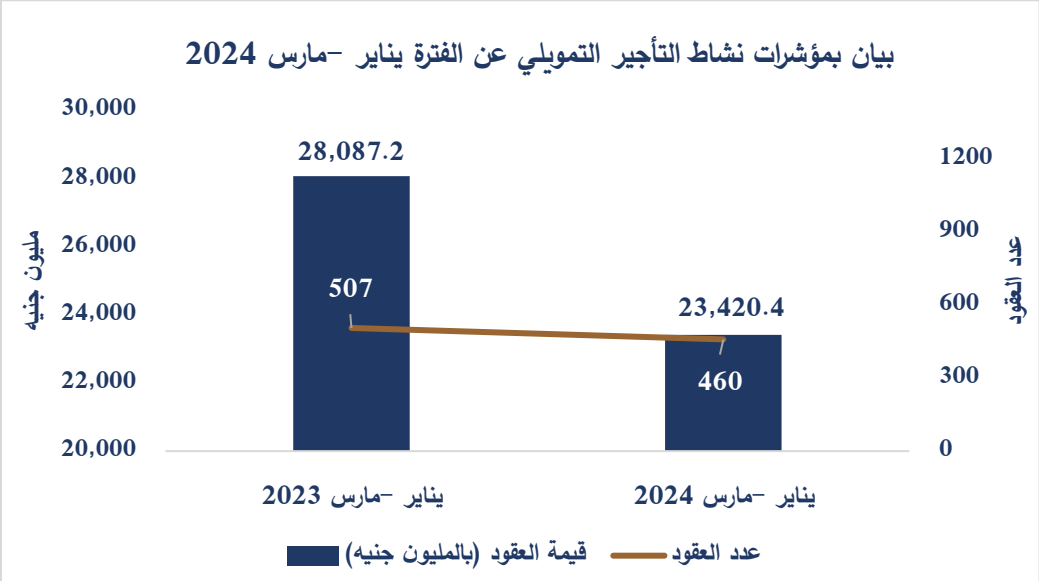

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير-مارس 2024		يناير-مارس 2023	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	16,848.4	%71.9	25,609.5	%91.18
2	آلات ومعدات	1,468.3	%6.3	662.3	%2.36
3	سيارات نقل	1,351.4	%5.8	829.1	%2.95
4	معدات ثقيلة	1,065.8	%4.6	329.3	%1.17
5	خطوط إنتاج	797.4	%3.4	89.3	%0.32
6	سيارات ملاكي	743.0	%3.2	300.9	%1.07
7	أجهزة مكتبية	12.2	%0.1	3.2	%0.01
8	أخرى	1,134.0	%4.8	263.6	%0.94
الإجمالي		23,420.38	%100	28,087.20	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يناير- مارس) 2024 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 16.84 مليار جنيه وبنسبة 71.9% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 91.18% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآلات والمعدات باستحواذه على 6.3% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.46مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت نحو 1.35 مليار جنيه وبنسبة 5.8% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 20.2 مليار جنيه في نهاية مارس 2024 بالمقارنة بنحو 15.5 مليار جنيه في نهاية مارس 2023، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 30.6%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيـــــــان	في نهاية مارس 2024	في نهاية مارس 2023	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه) *	20,247.8	15,509.1	30.6%
الشركات المحيلة (العملاء)**	602	545	10.5%

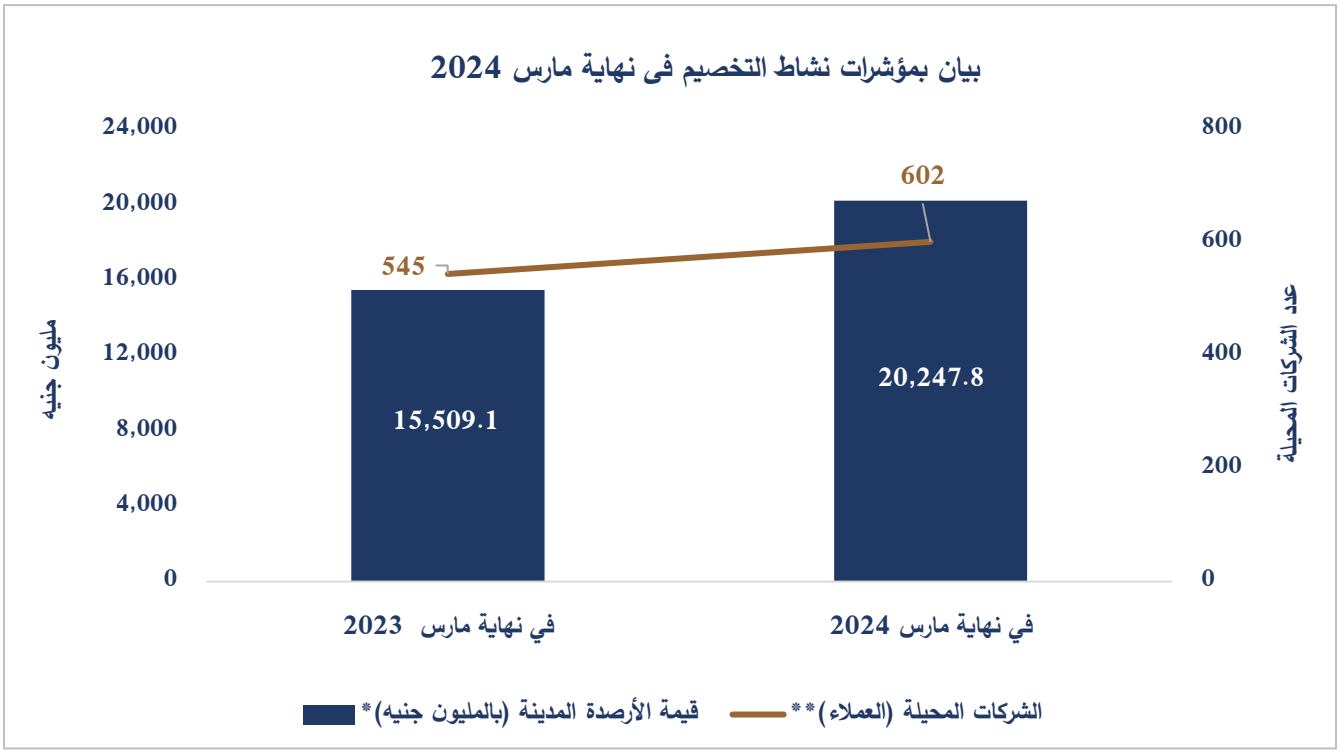

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيـــــــان	يناير-مارس 2024	يناير-مارس2023	معدل التغير %
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	12,449.8	10,729.0	16.0%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	8,225.2	6,509.5	26.4%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	4,224.6	4,219.4	0.1%

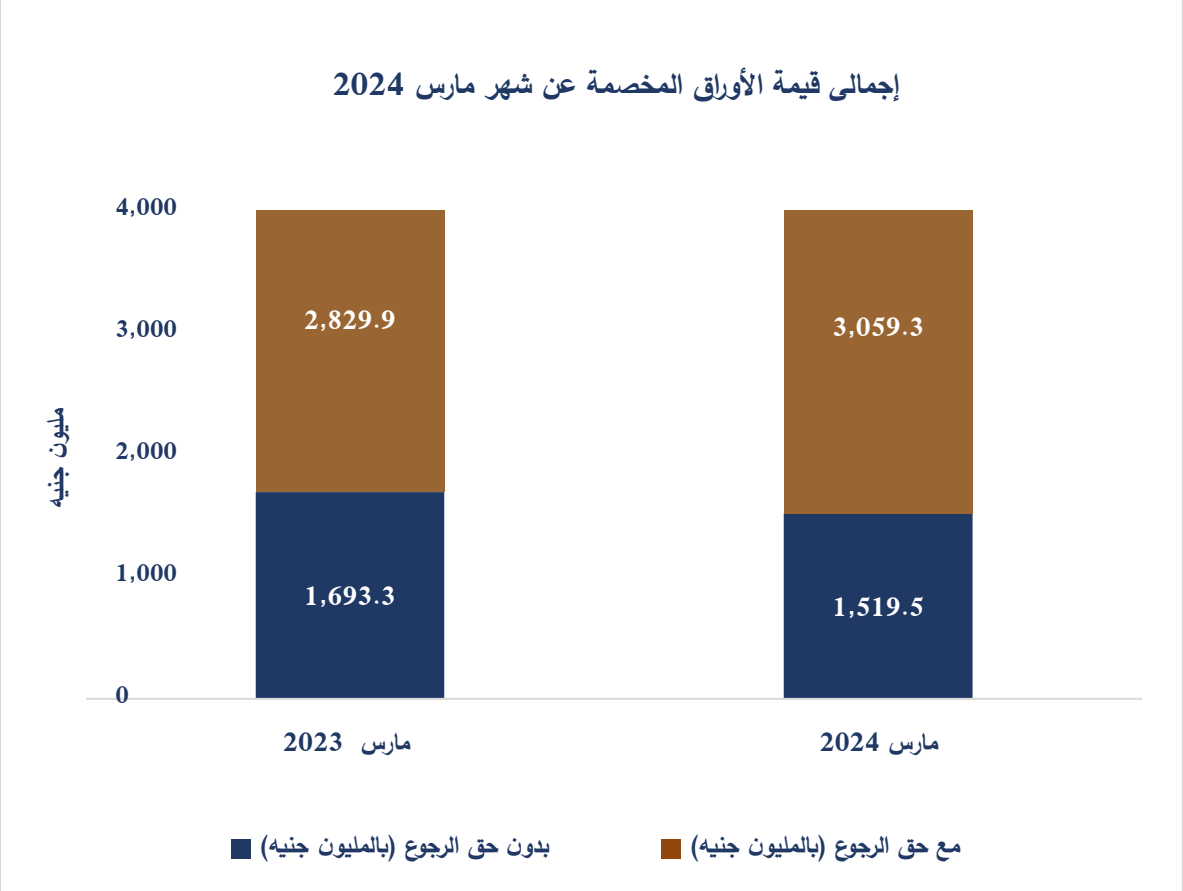

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية مارس 2024	في نهاية مارس 2023
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	39	33

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيـــــــان	يناير-مارس2024	يناير-مارس2023	معدل التغير %
إجمالي عدد العملاء (بالألف)	804.8	853.9	-5.8%
إجمالي قيمة التمويل (مليون جنيه)	12,072.3	10,155.4	18.9%

انخفض عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 804 ألف عميل خلال الربع الأول (يناير-مارس) 2024 مقارنة بنحو 853.9 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل انخفاض بلغ

5.8%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 12.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بـ 10.2 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 18.9%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	يناير-مارس 2024	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	% قيمة التمويل
1	شراء سيارات ومركبات	4,321.5	%35.8
2	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	1,891.9	%15.7
3	الالكترونيات	1,170.4	%9.7
4	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	997.4	%8.3
5	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	720.2	%6.0
6	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	501.2	%4.2
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	375.4	%3.1
8	أخرى	2,094.4	%17.2
	الإجمالي	12,072.3	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يناير-مارس) 2024 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 4.3 مليار جنيه وبنسبة 35.8% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات باستحواذه على 15.7% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 1.9 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الالكترونيات بقيمة تمويل بلغت نحو 1.2 مليار جنيه وبنسبة 9.7% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الاول 2024:

النشاط	في نهاية الربع الأول 2024		في نهاية الربع الأول 2023	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,818.7	54,810.8	3,938.8	38,422.7
تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر)	0.4	0.4	10.1	8.0
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	7.2	7,989.2	2.8	2,469.8
الإجمالى	3,826.3	62,800.3	3,951.8	40,900.5

2) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

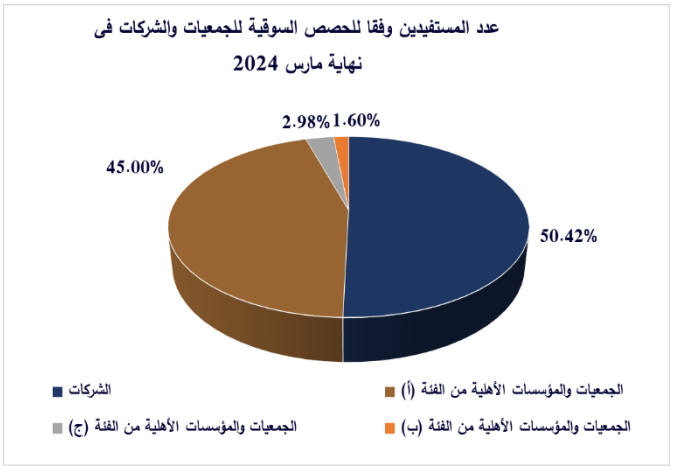

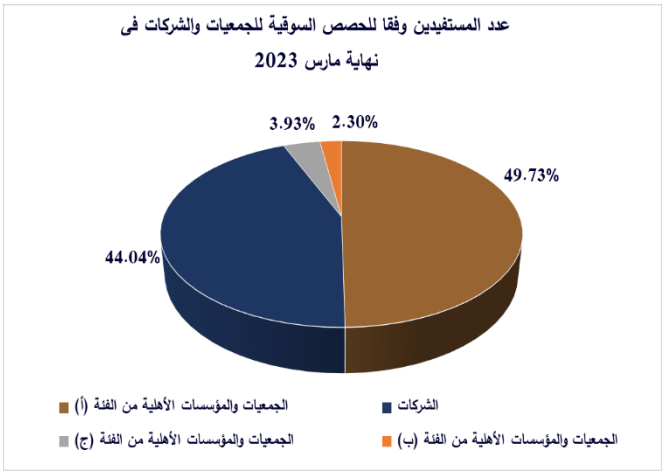

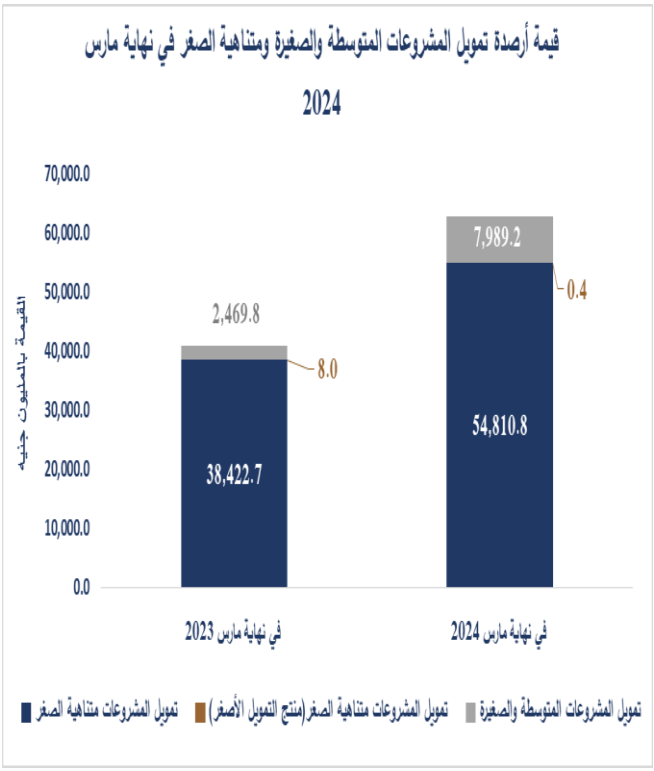

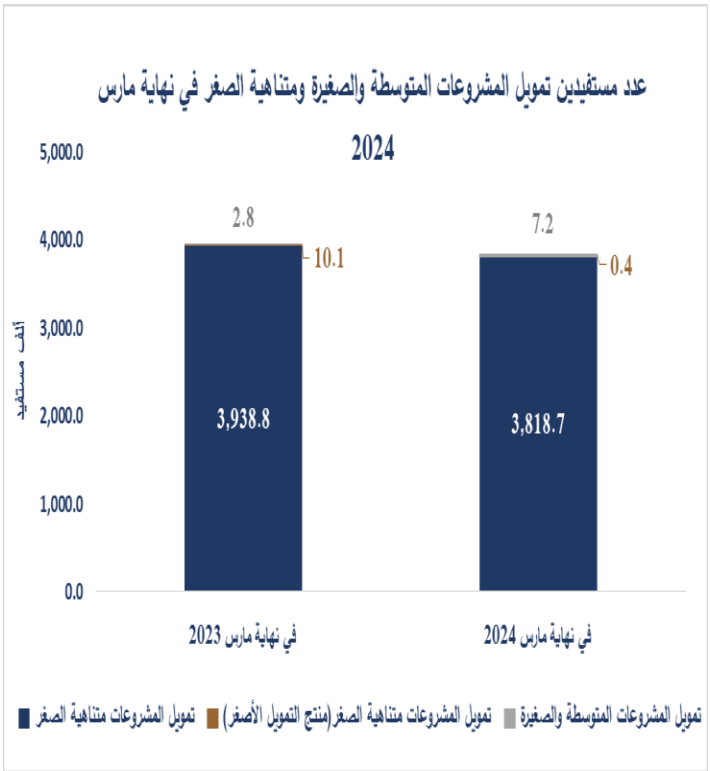

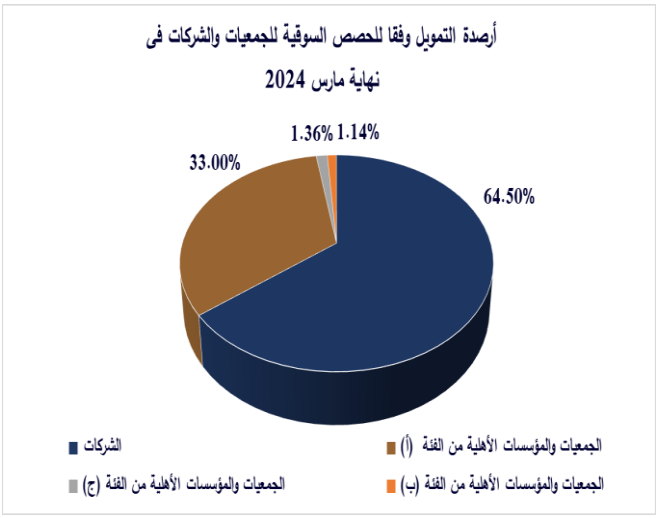

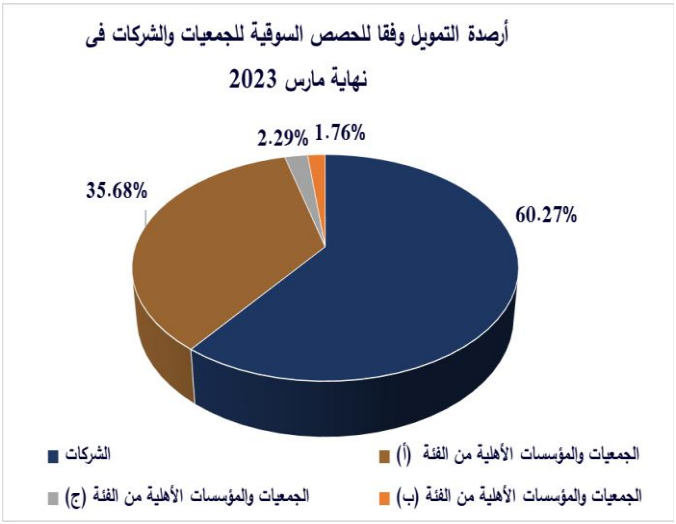

شهـــــد نهاية الربع الأول من عام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة التمويل بنسـبة 53.5% حيث بلغت نحو 62.8 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 40.9 مليار جنيه.

كما انخفضـت أعداد المسـتفيدين بنسـبة بلغت نحو 3% حيث بلغ العدد حوالي 3.83 مليون مسـتفيد في نهاية الربع الأول من عام 2024، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والذي كان فيه عدد المسـتفيدين نحو 3.95 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 35.4 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 23.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 64.50%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.42%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 18.1 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.72 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.96 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 33%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 45%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 622.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 61.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 675.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 90.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.14%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.60%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 748.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 113.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2023، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.36%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.98%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

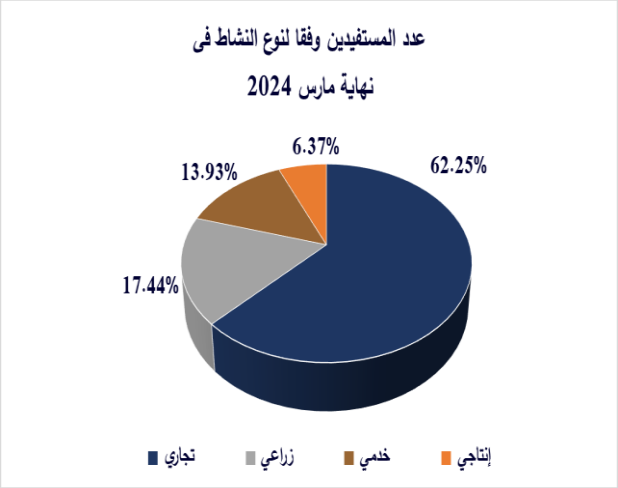

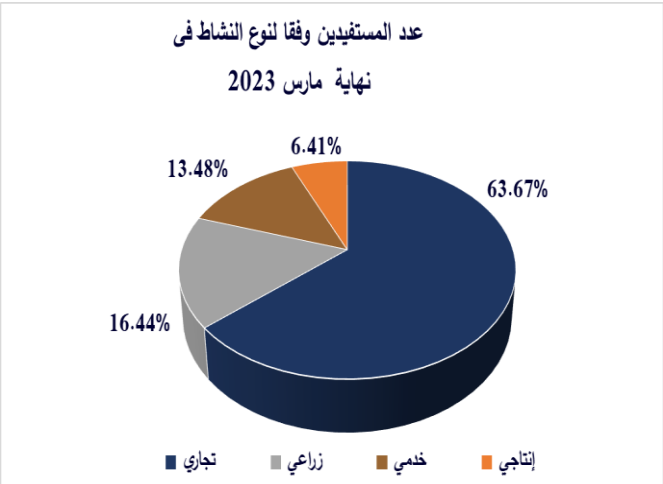

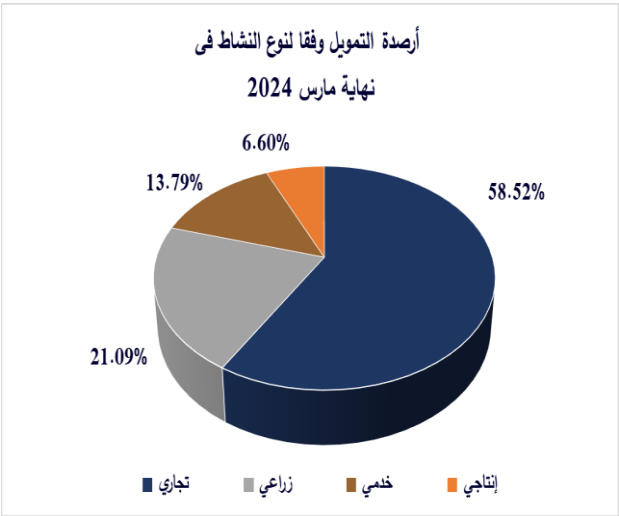

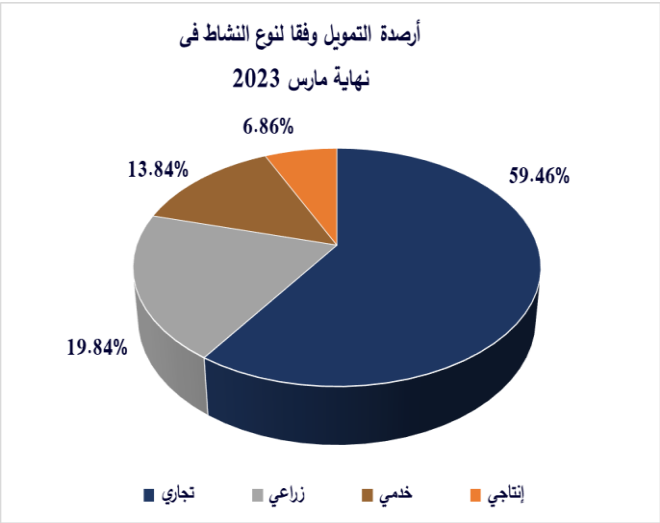

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2023 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 32.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.4 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الأول عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 22.8مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.52%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.25%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 11.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 666.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 647.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 21.1 %، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 17.44%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 7.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 532.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 531.1 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.79%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.93%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 243.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 252.5 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.60%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.37%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

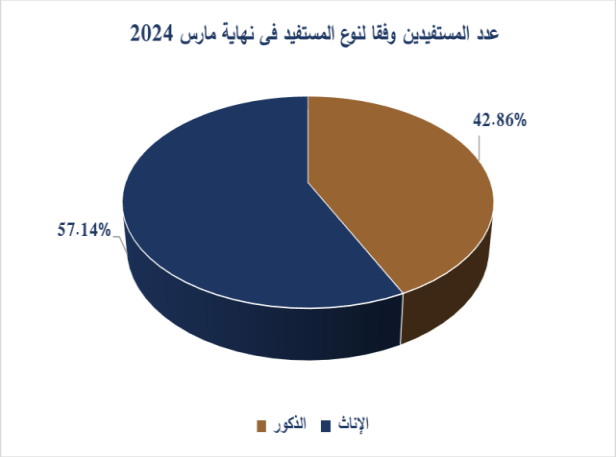

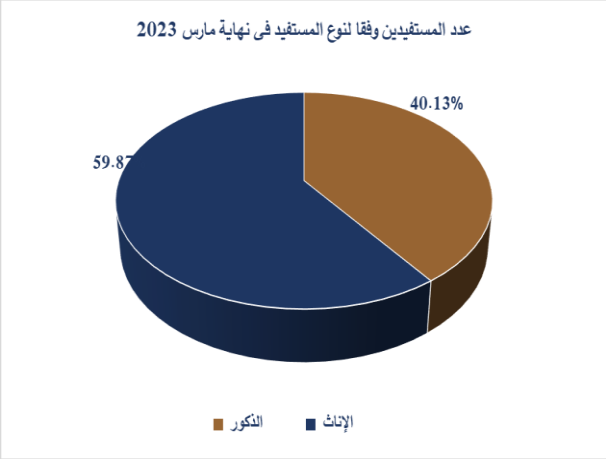

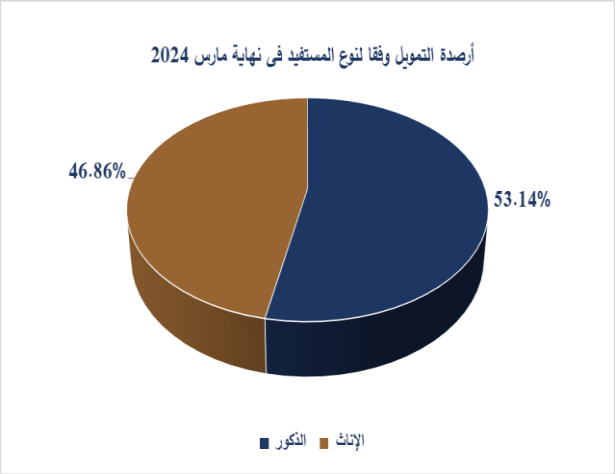

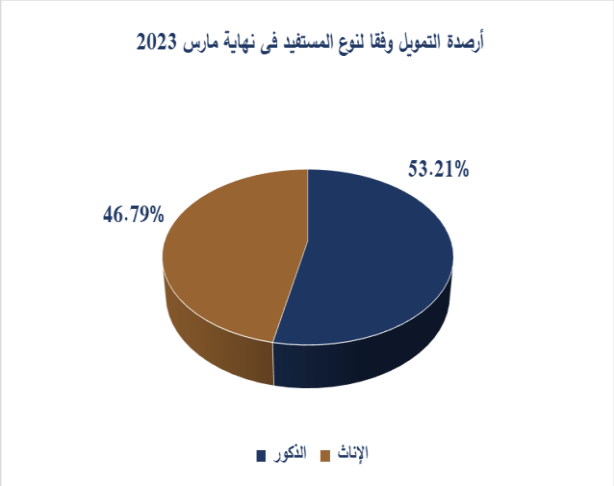

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2024 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2023 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2024 نحو 29.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.64 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 20.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.58 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2024 المركز الأول بنسبة 53.14%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 42.86%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2024 نحو 25.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 18 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.4 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2024 المركز الثاني بنسبة 46.86%، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 57.14%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

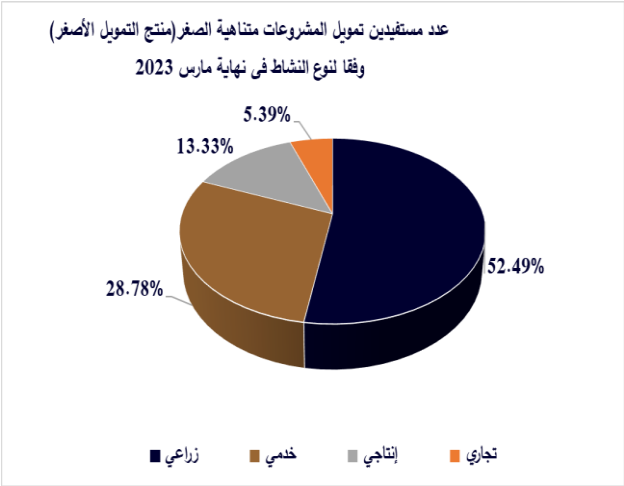

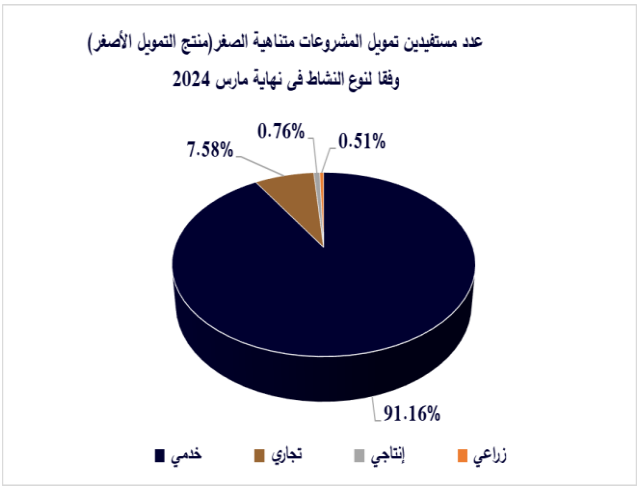

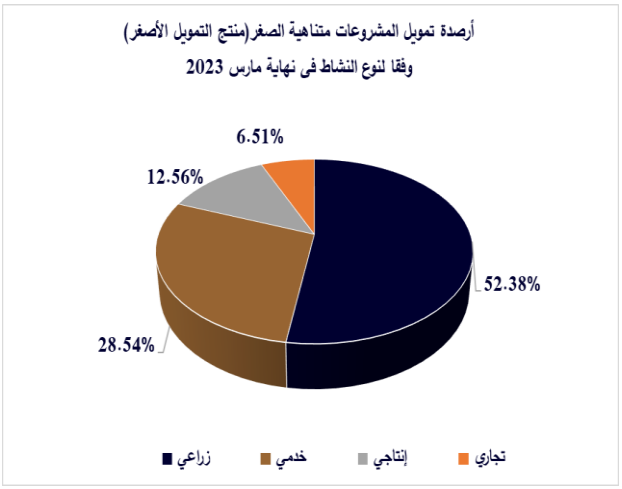

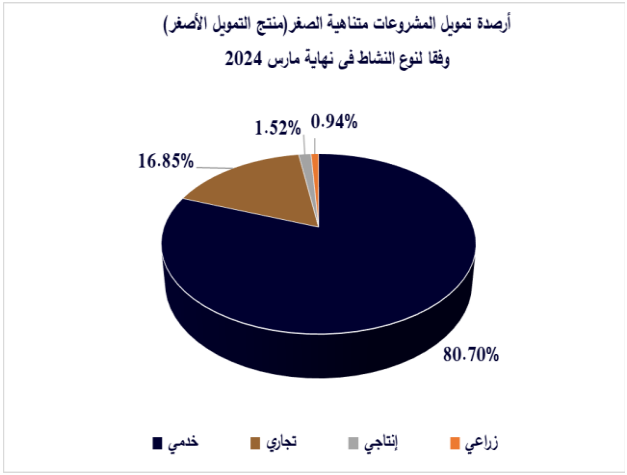

شهد نهاية الربع الأول من عام 2024 انخفاضًا في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 95% حيث بلغت نحو 0.37 مليون جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.01 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 96% حيث بلغ العدد حوالي 0.4 ألف مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2024، مقارنة بـ 10.1 ألف مستفيد بنهاية الربع الأول عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.30 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.36 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.29 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.92 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الأول بنسبة 80.70%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 91.16%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الثانى في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.06 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.03 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.52 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.55 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الثانى بنسبة 16.85%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.58%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.003 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 1.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.35 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 1.52%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 0.76%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 0.004 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.002 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.19 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.32 مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الرابع بنسبة 0.94%، والمركز الرابع بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 0.51%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

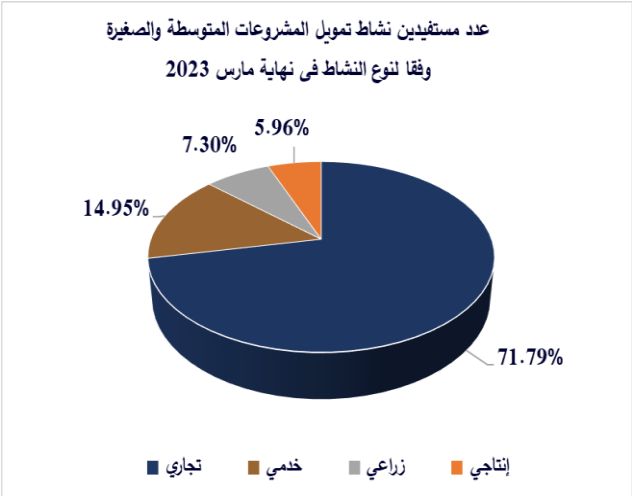

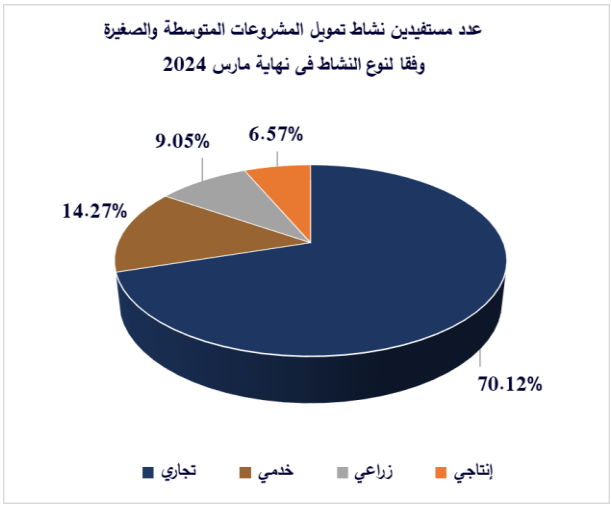

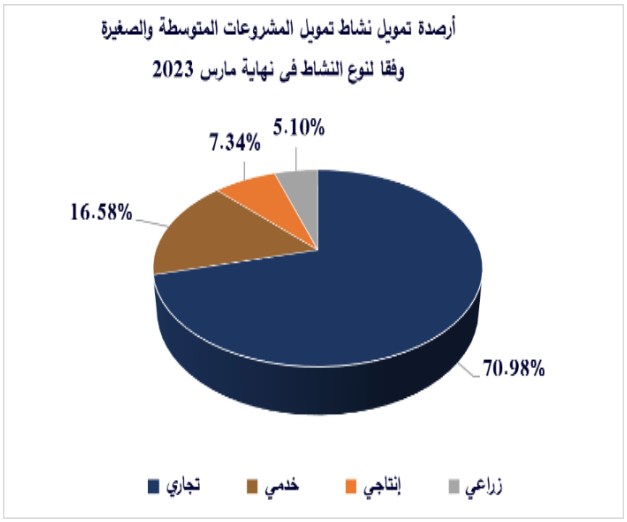

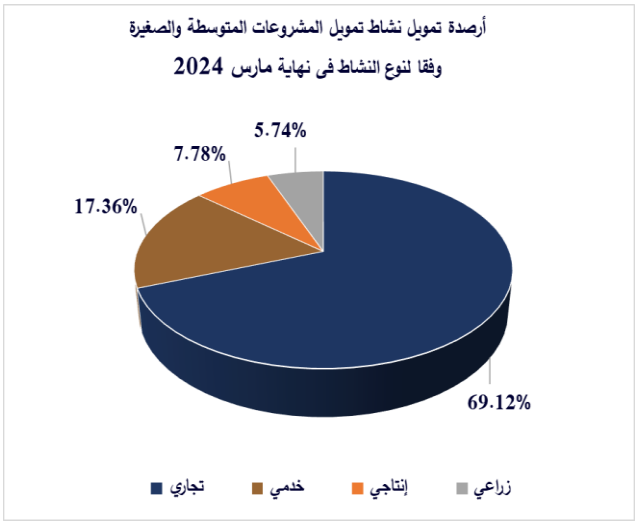

شهد نهاية الربع الأول من عام 2024 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 220% حيث بلغت نحو 8 مليار جنيه، مقارنة بـ 2.5 مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2023.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 154.2% حيث بلغ العدد حوالي 7.22 ألف مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2024، مقارنة بحوالي 2.84 ألف مستفيد بنهاية الربع الأول عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5,522.47 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 5.06 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 69.12%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 70.12%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1,386.60 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.03 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.36%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.27%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 621.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.47 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.78%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.57%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 458.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.65 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 5.74%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 9.05%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1023) في نهاية الربع الأول عام 2024.

جدول (7–2) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الأول من عام 2024

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	961	983
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	160	179
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	960	88	1048
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	2042	2064
الإجمالي	1023	3251	4274

جدول 3(7–) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الأول من عام 2024

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	5	570	575
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	11	12
الإجمالي	6	581	587

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2023

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية مارس 2024:

البيـــــان	في نهاية مارس 2024	في نهاية مارس 2023	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	167.8	133.3	25.9%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,549.5	2,180.9	16.9%

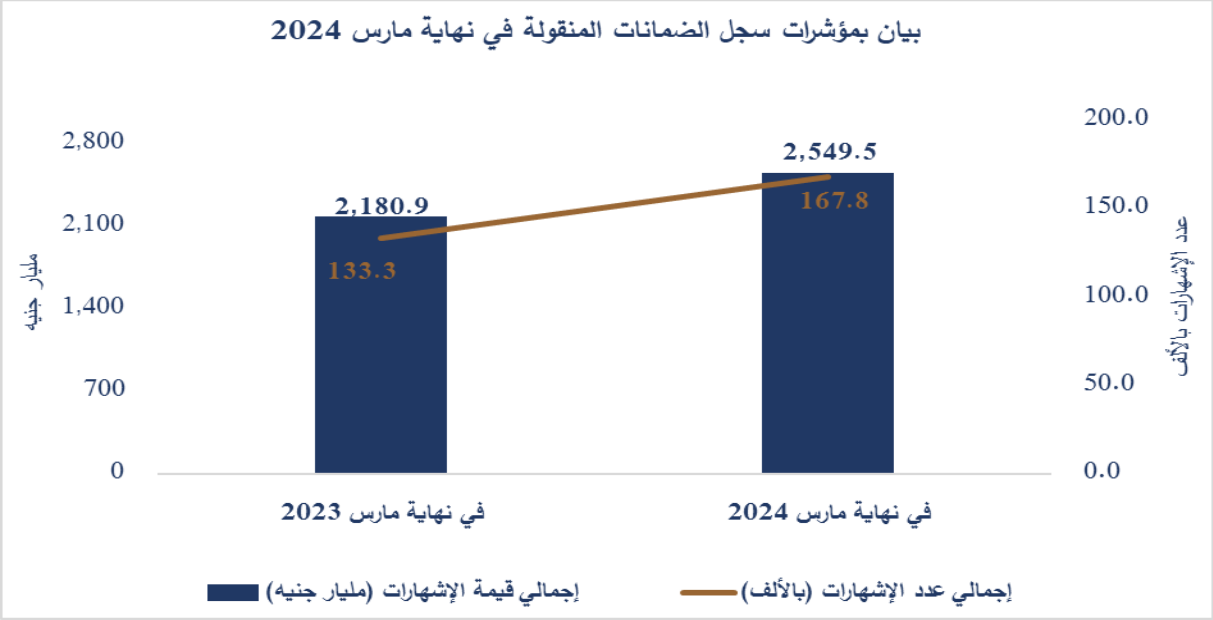

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.5 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 167.8 ألف إشهار في نهاية مارس 2024، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.2 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 133.3 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 16.9% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر مارس 2024

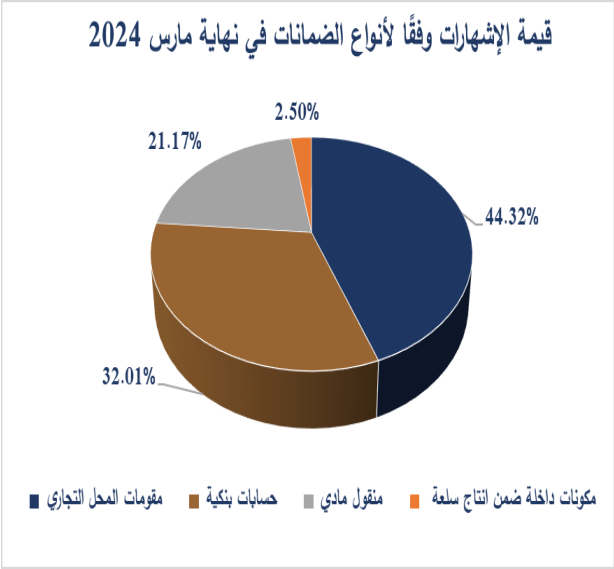

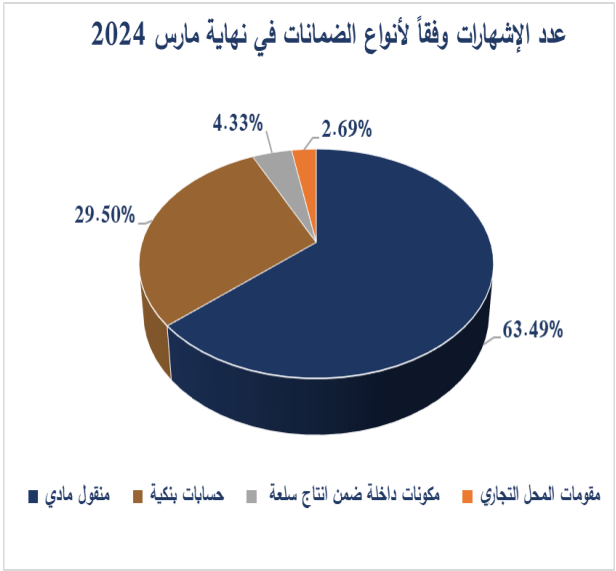

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر مارس 2024

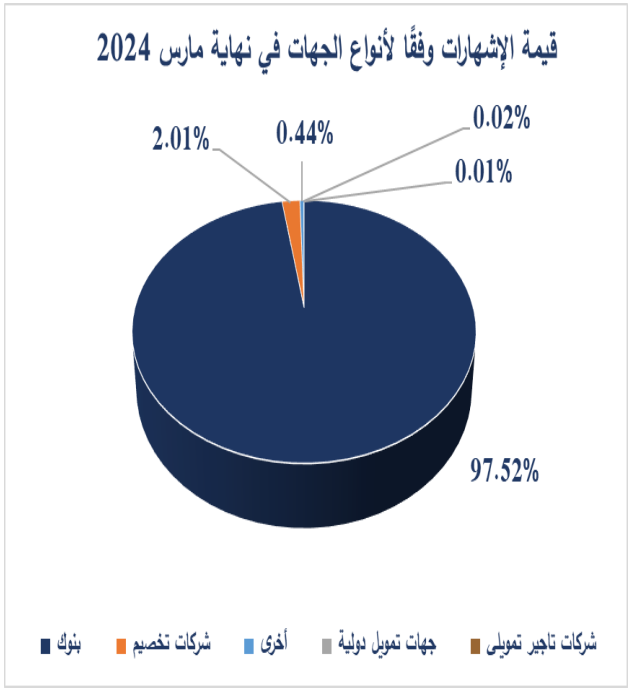

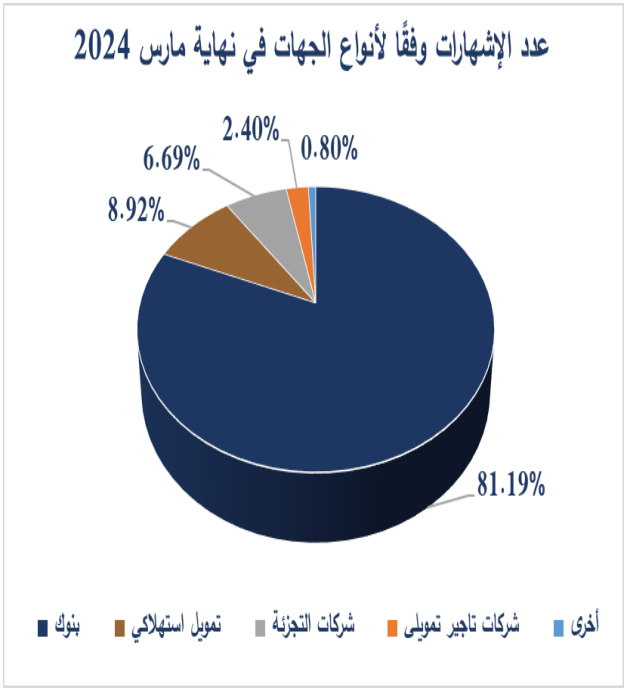

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الأول 2024:

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2024 بشأن زيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر.

- حيث يقضي القرار بزيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، ليصبح 242 ألف جنيه بدلاً من 220 ألف جنيه حالياً وذلك بزيادة تبلغ 10% عن الحد الأقصى المعمول به قبل صدور هذا القرار.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (80) لسنة 2024 بشأن تعديل تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه إلكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات.

- حيث يقضي القرار بزيادة الحد الأقصى لمبلغ تأمين وثائق التأمين متناهي الصغر إلى 242 ألف جنيه بدلاً من 220 ألف جنيه، وذلك تماشيًا مع قرار الهيئة بزيادة الحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر مراعاة للمتغيرات الاقتصادية.

رئيس الوزراء يستعرض تقريراً للهيئة العامة للرقابة المالية حول إطلاق أول صندوق للاستثمار في الذهب.

- استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تقريرا، أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية حول إطلاق أول صندوق للاستثمار في الذهب، والذي يتزامن تأسيسه بعد استحداث تشريعات جديدة منظمة لتلك الصناديق التي تعد حديثة العهد على الاقتصاد المصري، وذلك من أجل تلبية رغبات الكثيرين ممن يبحثون عن فرص استثمارية غير تقليدية للحفاظ على قيمة أموالهم.

صدور كتاب دوري رقم (1) لسنة 2024 لتعزيز مستويات حماية حقوق حملة وثائق التأمين.

- بموجب الكتاب الدوري فإن الهيئة تشدد على شركات التأمين بالالتزام بضرورة تفعيل نظام مكالمات الجودة مع جميع العملاء، والتي تتضمن شرح كافي لملخص شروط الوثيقة كحقوق والتزامات كافة الأطراف، فضلا عن البنود الجوهرية مثل بند التصفية، كما تشدد الهيئة على ضرورة التزام شركات التأمين بتمكين عملائها من الحصول على ملخص للحساب الاستثماري لوثائق التأمين المرتبطة بوحدات استثمارية Unit Linked، ووثائق تكوين الأموال ، وذلك بأي وسيلة كانت عبر الوسائل الالكترونية المتطورة، حتى يتمكن حملة الوثائق من معرفة المبلغ التقريبي الذي سيتم الحصول عليه وقت طلب التصفية.

الموافقة على قيد ثلاث كيانات بقائمة جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية.

- أصدرت الهيئة قرارات بالموافقة على قيد ثلاث جهات بقائمة جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية المعتمدة لدي الهيئة وذلك للمرة الأولى في السوق المصري، في إطار استكمال الجهود التي تقوم بها الهيئة لتفعيل سوق الكربون الطوعي في مصر.

الرقابة المالية تصدر قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية تسريعاً لوتيرة تفعيل سوق الكربون الطوعي.

- أصدرت الهيئة قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية والتي تتضمن كافة متطلبات وضوابط تسجيل مشروعات الخفض وقيد الشهادات، وذلك للمرة الأولى في السوق المصري.

الرقابة المالية تنشر نسخة مطورة من دليل ترخيص مهنيين التأمين (الأشخاص الطبيعية).

- وهو الدليل الذي يعد بمثابة الإطار العام الشامل لكافة الضوابط والمتطلبات المنظمة لاستصدار ترخيص مهنيين التأمين (الأشخاص الطبيعية) وذلك تيسيراً من الهيئة العامة للرقابة المالية على السادة المهنيين بقطاع التأمين في التعرف على متطلبات الترخيص ومزاولة النشاط، خاصةً وأن قطاع التأمين يعد أحد الأنشطة المالية غير المصرفية التي توليها الهيئة العامة للرقابة المالية أهمية قصوى نظراً لدوره المحوري في الاقتصاد القومي، ويستعرض الدليل بشكل مفصل كافة المستندات والشروط اللازمة للحصول على ترخيص مهنين التأمين (للأشخاص الطبيعية).

الرقابة المالية تصدر معايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية المحلية لتسجيل مشروعات الخفض وإصدار الشهادات.

- أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (30) لسنة 2024 المنظم والمحدد لمعايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية لدى الهيئة.
- أوضح القرار أهم التفاصيل التي يجب توافرها في سجلات الكربون الطوعية المحلية ليتم اعتمادها لدى الهيئة، وكذلك المتطلبات العامة وكافة الشروط الأساسية المطلوبة لاعتماد السجل المحلي.

الرقابة المالية تصدر كتاباً دورياً بشأن التزام شركات السمسرة في الأوراق المالية بإخطار عملائها بالعمليات المنفذة على الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية.

- صدور الكتاب الدوري رقم (2) لسنة 2024 بشأن التزام شركات السمسرة في الأوراق المالية بإخطار عملائها بالعمليات المنفذة على الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية.

رئيس مجلس الوزراء يصدر قرار بتعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية لمواكبة التطورات العالمية بناءً على مقترح الرقابة المالية.

- صدور قرار رئيس الوزراء رقم (636) لسنة 2024 بموجب مقترح صادر عن اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية بالهيئة العامة للرقابة المالية، يقضي بتطوير بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وذلك دعماً للمنشآت العاملة بمختلف الأنشطة الإنتاجية وتمكينها من سلامة عرض قوائمها المالية، بما يمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية بشكل سليم.

الرقابة المالية تسمح لشركات التمويل العقاري بالتعامل مع المروجين العقاريين كمزودي بيانات التواصل مع المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات العقارية.

- ألزمت الهيئة شركات التمويل العقاري بإمساك سجلات تتضمن قاعدة بيانات المروجين المتعاقد معهم لمعاونة الشركات على التسويق توضح هويتهم وطبيعة المعاملات الدورية، وذلك بعد أن سمحت لشركات التمويل العقاري بالتعامل معهم شريطة أن يقتصر دور المروجين فقط على توفير بيانات التواصل مع المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات العقارية وعرضها على الشركات.

الانتهاء من تأهيل وتخريج ٦٠ مدرب مالي معتمد للمشاركة في نشر الثقافة المالية.

- انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية من تأهيل وتدريب وتسليم شهادات حضور واجتياز البرنامج التدريبي المتخصص" مدرب التوعية المالية المعتمد" وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية الهيئة لنشر الثقافة المالية والتوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية، حيث حضر البرنامج عدد 25 متدرب من العاملين بالهيئة، 19متدرب تم ترشيحهم من قبل الاتحاد المصري للتأمين 16 متدرب تم ترشيحهم من قبل الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي.

الرقابة المالية توقع مذكرة تفاهم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة" لتوسيع نطاق الشمول المالي غير المصرفي للمرأة.

- توقيع مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للرقابة المالية وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف توسيع نطاق الشمول المالي غير المصرفي للمرأة، والذي تنفذه شركة باثفايندر ، وذلك في إطار تعزيز آليات التعاون بين الطرفين للعمل على شمول المرأة ماليا في القطاع المالي غير المصرفي.

الرقابة المالية توافق على قيد شركتين بسجل مقدمي خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا لمساعدة المؤسسات المالية غير المصرفية في مجال خدماتها رقمياً تسريعاً لوتيرة التحول الرقمي.

- وافقت الهيئة على قيد شركتين بسجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك تسريعاً لوتيرة عملية التحول الرقمي ورقمنة المعاملات بالنظام المالي غير المصرفي دعماً لرؤية الهيئة في تحقيق الشمول المالي وتعزيزاً لجهود الحكومة المصرية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية لتحسين أحوالهم وتحقيق تطلعاتهم الاستثمارية والتمويلية والتأمينية.

المشاركة في المؤتمر الثالث للتأمين متناهي الصغر الية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بمحافظة الأقصر.

- حيث أكدت الهيئة الدكتور على أهمية التأمين متناهي الصغر كآلية للتنمية الاقتصادية خاصة في ظل ما شهدته السنوات السابقة من تحديات عديدة سواء تلك الناشئة عن انتشار وباء كورونا مروراً بالآثار الاقتصادية الناشئة عن المخاطر الجيوسياسية والارتفاع الغير مسبوق في معدلات التضخم والمخاطر الطبيعية الناشئة عن التغيرات المناخية وهو ما يزيد من حجم المسئولية الملقاة على عاتق شركات التأمين في إيجاد التغطيات التأمينية المناسبة وحماية الاقتصاد القومي والأفراد من تبعيات تلك المخاطر.

مصر تفوز برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة ونائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال "الأيوسكو" للمرة الثالثة على التوالي.

- فازت مصر ممثلة في الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بمنصب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة Growth and Emerging Markets Committee (GEMC) التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو) وذلك خلال الفترة من 2024 وحتى 2026، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن أجهزة الرقابة على أسواق المال بدول العالم، وذلك للمرة الثالثة على التوالي في تقدير وإشادة دولية للدور الرائد والمؤثر الذي تقوم به الهيئة في صياغة وتنفيذ سياسات تعزيز كفاءة وتنافسية أسواق رأس المال أعضاء اللجنة.

الرقابة المالية تنظم ندوة تثقيفية بالتعاون مع مؤسسة بهية لتعزيز الخدمات الصحية للسيدات العاملات بالهيئة.

- تم تنظيم فاعليات ندوة تثقيفية وتوعوية تحت عنوان" الاكتشاف المبكر ودوره في علاج مرض سرطان الثدي وتأثير الصحة النفسية في العلاج" بالتعاون من مؤسسة بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي.

مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر الرؤساء التنفيذيين التاسع "عام استكشاف التعافي".

- حيث تم استعراض أخر مستجدات عملية الإصلاح والتطوير في القطاع المالي غير المصرفي وجهود تعزيز دور القطاع في نمو الاقتصاد القومي. حيث تعمل الهيئة بشكل متوازن على تحقيق مستهدفات أي رقيب على القطاع المالي غير المصرفي، والتي تتضمن التأكد مع استقرار وسلامة القطاع المالي غير المصرفي وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية فضلا عن تحسين بيئة ممارسة الأعمال وسهولة وكفاءة وشفافية وصول وحصول المتعاملين على الخدمات المالية غير المصرفية ومنها خدمات سوق رأس المال والتأمين والتمويل غير المصرفي.

الرقابة المالية تلتقي مسئولي صناديق التأمين الحكومية لبحث سبل تطوير وميكنة نماذج أعمالها.

- عقدت الهيئة اجتماعاً مع مسئولي كافة صناديق التأمين الحكومية وذلك للمرة الأولى، استكمالاً لنهج الهيئة بالتواصل مع كافة أطراف القطاع المالي غير المصرفي والاستماع لمقترحاتهم بشأن التطوير والتنمية، استهدافاً لتحقيق الاستقرار والتنمية للقطاع المالي غير المصرفي، بالتوازي مع التأكد من سلامة المعاملات واستقرار الأسواق وحماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة بما يعزز من دور الأنشطة المالية غير المصرفية في الاقتصاد المصري.

مشاركة الهيئة في فعاليات القمة السنوية لأسواق المال.

- حيث تم استعراض أخر مستجدات عملية الإصلاح والتطوير في القطاع المالي غير المصرفي وجهود تعزيز دور القطاع في نمو الاقتصاد القومي. وأشارت الهيئة إلى الجهود والإجراءات التي اتخذتها خلال الفترة السابقة بشأن تطوير وإتاحة أدوات ومنتجات مالية مستحدثة تلبي احتياجات الأفراد والشركات من المنتجات التمويلية والاستثمارية مثل صناديق الاستثمار في السلع والتي قامت الهيئة بوضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل ساهم في إطلاق أول صندوق للاستثمار في الذهب بالإضافة إلى قيام عدد من الشركات خلال الفترة الحالية بدراسة إطلاق صناديق للاستثمار في السلع والمعادن النفيسة.

انطلاق فعاليات النسخة الأولى من مؤتمر ومعرض هيئة الرقابة المالية بمحافظات مصر تحت عنوان "بناء القدرات لتعزيز التنمية" بمحافظة دمياط.

- افتتح الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والدكتورة منال عوض محافظ دمياط المعرض الأول للخدمات المالية غير المصرفية بمحافظات مصر والذي يتم تنظيمه وذلك بمناسبة بدء فعاليات النسخة الأولى من مؤتمر الهيئة المقام تحت عنوان "بناء القدرات لتعزيز التنمية" والمقرر عقده بجميع محافظات مصر بهدف تعريف مجتمع المال والأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكافة فئات المجتمع بالأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية لتمكينهم من الاستفادة منها لتطوير وتنمية أعمالهم والتي تدور حول أنشطة وحلول الاستثمار والادخار والتأمين.

الرقابة المالية تعقد لقاء مع أعضاء هيئة تدريس وطلاب جامعة حورس بدمياط لتعزيز مستويات الثقافة المالية.

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية لقاء موسع ضم أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة حورس بدمياط وذلك على هامش مؤتمر هيئة الرقابة المالية الأول "بناء القدرات لتعزيز التنمية" بحضور الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والدكتورة منال عوض محافظ دمياط، وأحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية ومحمد الصياد نائب رئيس الهيئة والدكتور محمد عبد العزيز مساعد رئيس الهيئة ومحمد عياد مدير المركز الإعلامي بالهيئة، وقيادات القطاع المالي غير المصرفي ممثلين عن سوق رأس المال ونشاط التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي.

الرقابة المالية تنظم ورشة عمل بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص حول الصكوك الإسلامية كآلية لتنويع مصادر التمويل والخيارات الاستثمارية

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، ورشة عمل عن الصكوك الإسلامية وذلك بمقر الهيئة، بحضور الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة والدكتور إسلام عزام، نائب رئيس الهيئة، والدكتور سيد عبد الفضيل نائب رئيس قطاع الاشراف والرقابة على التمويل غير المصرفي، وعدد من ممثلي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

الرقابة المالية تسلم شهادات تخريج أول دفعة من برنامج المدرب المالي المعتمد لأعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية.

- شهدت الهيئة تخريج أول دفعة من برنامج المدرب المالي المعتمد وذلك من أعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية، وذلك بعد مشاركتهم الفاعلة في ورش العمل التي نظمتها واستضافتها الهيئة على مدار أسبوع، لتعريفهم بالقطاع المالي غير المصرفي وأسواقه وأنشطته

وخدماته ودوره في الاقتصاد وكيفية الوصول والحصول على الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفي، للاستفادة من خبراتهم في تعريف طلاب جامعات مصر بالأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية.

مشاركة الهيئة في قمة القاهرة المالية التي تنظمها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

- حيث أكدت الهيئة على الجهود والمبادرات والقرارات التي اتخذتها خلال عام 2023 وذلك على مختلف الأصعدة انفاذاً لاستراتيجية تطوير وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى تطوير الأسواق والمنتجات أن تطوير الأطر الرقابية والخدمية أو العمل على الارتقاء بكفاءة المهنيين وكذلك تعزيز مستويات الشمول المالي والتأميني فضلا عن تسريع وتيرة رقمنه المعاملات المالية غير المصرفية عبر الانتهاء من الإطار التنظيمي لتطبيق التكنولوجيا المالية، والتي انعكست بشكل كبير على مؤشرات أداء الأسواق والأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2023.

رئيس الرقابة المالية يشارك في فعاليات المؤتمر العام الرابع والثلاثون للاتحاد العربي للتأمين في مسقط.

- حيث تم التأكيد على فرص النمو الكبيرة التي تتمتع بها الاقتصاديات العربية لنمو أداء قطاع التأمين، بينما يُنسب تواضع نسبة مساهمة القطاع في خدمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة إلى وجود فجوة حماية كبيرة من المخاطر تؤثر سلبا على الاقتصاد والمجتمع كمخاطر المناخ والكوارث الطبيعية والصحة للأفراد.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg